جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية تخصص:
تحليل اقتصادي واستشراف

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبة :

بن صابر هجيرة

تحت اشراف الاستادة

هني امينة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	لعلمي فاطمة	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	هني امينة	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	لاكسي فوزية	أستاذة محاضرة قسم "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2022-2023

تشكرات

اتقدم بجزيل الشكر إلي المولي عز و جل الذي وفقني في انجاز هذا العمل كما اتقدم بالشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذة المشرفة هني امينة على ما أسدته لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذه المذكرة إضافة إلى تقدمي بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة كما لا انسي أن اشكر كل الأساتذة التي تعبت علي تعليمنا و وجهت تكويننا من الابتدائي إلي الجامعي ،فجزاهم الله خيرا

الشكر الجزيل لكل العمال في "ديوان الترقية و التسيير العقاري" بمدينة مستغانم مهما كان منصبهم خاصة المدير العام اللذين لم يبخلو عني بالمعلومات و النصائح التي ساهمت في تدعيم موضوع بحثي و إثراءه دون أن انسى أن نشكر كل من قدم لي يد العون و المساعدة من داخل و خارج الجامعة سواء بمعلومة ،توجيه،نصيحة و حتى بالدعاء.

اهداء

اهدي هدا العمل إلي قرة العين.....إلي من وضعت الجنة تحت قديمها....إلي التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني..... إلي من وهبتني الحياة أمنتني الحب والحنان ، ربتني بلطف وعلمتني كلمة الشرف والحياة .....إلي تلك المرآة العظيمة.....صديقتي وحبيبتي.....

أمـــــــي الحنونة

الي أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء.....إلي الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفني حياته من أجل تعليمي وتوسمي في درجات العلى والسمو

إلي ذلك الرجل الكريم و حبيبي .....

أبـــــي العزيز

الى زوجي الذي كان دائما موجودا لدعمي وتشجيعي

الى اولادي الأعزاء ريتاج و الياس سبب سعادتي في هده الحياة

إلي اخي وأخواتي نزيهة ,شامة,محمد الأمين و اميرة الذين كانو دائما بجانبي يمنحوني الدعم و التحفيز

الى عائلة زوجي المحترمة على دعمهم , تشجيعهم و مساعدتهم المستمرة

و أتمنى ان يكون هدا الإنجاز مصدر فخر و اعتزاز للجميع

الفهرس

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 5

تمهيد 6

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 7

المطلب الأول: إشكالية تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 7

المطلب الثاني :تعاريف وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. 9

المبحث الثاني :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها..... 14

المطلب الأول :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 14

المطلب الثاني :آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 16

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها 19

المطلب الأول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :..... 19

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها 20

خلاصة 25

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية..... 26

تمهيد : 27

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية..... 29

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية 29

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية و استراتيجياتها:..... 31

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 37

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 37

المطلب الثاني: الجهات المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 40

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية و مصادر تمويلها 43

المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي: 43

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 47

خلاصة 49

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم 48

تمهـــــيد: 49

المبحث الأول : عرض عـــام للمؤسسة..... 50

المطلب الأول : نشأة تعريف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم..... 50

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة..... 51

المبحث الثاني: مهام و أهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري..... 54

المطلب الأول: مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري 54

المطلب الثاني : أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري 54

المبحث الثالث :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير السكنات العمومية الايجارية و توفير مناصب الشغل..... 55

المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير السكنات العمومية الايجارية 55

المطلب الثاني: مساهمة مؤسسة صغيرة في توفير مناصب الشغل 59

خلاصة:..... 63

خاتمة عامة..... 63

مقدمة عامة

تعدالمناقشة حول مختلف جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أحدالموضوعات السائدة حاليا ، لأنها تلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية وقد أظهرت الدراسات أن هذه المؤسسات ضرورية لتعزيز الاعتماد على الذات ، والتركيز على التنمية والاستمرارية ، وتحقيق تراكم رأس المال وزيادة الدخل القومي.لذلك فهي مثيرة للاهتمام للغاية للحكومات وصانعي السياسات والسياسيين والباحثين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ضرورية لتنميةالبلدان المتقدمةالنمو و البلدان النامية ، لأنها توفرحوافز استثمارية كبيرة يمكن أن توسع النشاط الاقتصادي .

تعتبر الحكومات في جميع أنحاءالعالم بما في ذلك الجزائر ان التنمية الاقتصادية هي الهدف الأكثر أهمية وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالحجم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية في الجزائر، يمثل هذا القطاع الجزء الأكبر من إجمالي عددالوظائف ويلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و تحسين التوازن الإقليمي وتحسين نوعية حياة المواطنين ولزيادة تعزيز نمو وازدهار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تحتاج الجزائر إلى دعم من الدولة والقطاع الخاص ويتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف الملائمة لتطوير هذا القطاع بتبسيط الإجراءات الإدارية وخفض التكاليف وتوفيرالدعم المالي والتدريب والتكنولوجيا وتحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أيضا إلى اتباع استراتيجيات تزيد الإنتاجية وتحسن جودةالمنتجات وتعزز التمايز من أجل المنافسةعلى الصعيد العالمي وزيادة الصادرات.

ولمعرفة مدي نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري سنطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

و من خلال هذا التساؤل الأساسي و المحوري يندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ماهي مختلف المشاكل التي تعارض طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ ما علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية؟

أولا: فرضيات البحث

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تؤدى إلى التنمية الاقتصادية.
- ✓ طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعاب.
- ✓ علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية تكمن في المساهمة في التشغيل،توفير السكنات العمومية الايجارية، تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، تحفيز الاستثمارات والابتكار.

ثانيا: أهداف الدراسة

يسعي هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو بطلانها .
- ✓ التعرف على مختلف المشاكل التي تعارض طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع:

تعددت الدوافع التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع و البحث فيه و التي يمكن تقسيمها إلى :

1. المبررات الذاتية:

- ✓ تتمثل الأسباب الذاتية لاختيارنا لمعالجة هدا الموضوع في:
- ✓ الرغبة في التعرف علي التجربة الجزائرية بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ اهتمامي بالمواضيع ذات الطابع الإقتصادى والتنموي .

2.المبررات الموضوعية : لقد تم اختيار البحث في هذا الموضوع لمجموعة من الدوافع الموضوعية التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة على المستوي العالمي في مختلف المجالات.
- ✓ الاهتمام الحكومي بهذا النوع من المؤسسات في الجزائر في هذة الفترة الأخيرة من خلال تشجيع إنشاءها عن طريق التسهيلات والقروض المقدمة للشباب.

رابعا: حدود الدراسة: تدورهذه الدراسة حول

1. الحدود المكانية:

تمحورت دراسة هذا الموضوع في بلد الجزائر، مع دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لفائدة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

2. الحدود الزمنية :

لقد ركزت هذه الدراسة علي تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2020-2022

خامسا: الدراسات السابقة

لم تكن دراستنا هذه الأولى من نوعها، ولن تكون الأخيرة بطبيعة الحال، فنحن نعتبرها بكل تواضع حلقة في سلسلةممتدة عبر الزمن، لذلك ومن الإنصاف يجب أن نذكر الدراسات التي سبقتنا في هذا الموضوع وتطرق أصحابهاإلى موضوع المؤسسات ص م من جوانب مختلفة، كما نشير هنا إلى أننا لا ندعي أننا ألممنا بكل الدراسات، بل نذكر فقط الدراسات التي واجهتنا في بحثنثنا هذا سواء تم إعدادها في الجامعة الجزائرية أو في الجامعات الخارجية عربية أوغير عربيةو من بين هذه الدراسات نجد:

- ✓ **الدراسة الأولى**: حكيم شبوطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، -2007 2008 . قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المفهوم، الخصائص، عوامل النجاح والفشل، ثم انتقل إلى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرق إلى تجارب الدول الرائدة بالإضافة إلى تجارب الدول العربية، كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وإستراتيجية الجزائر لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ **الدراسة الثانية:** لخلف عثمان، واقع المؤسسات ص م وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، سنة .2005 جاءت أهداف الدراسة في محاولة التعرف على المؤسسات ص م، من خلال القيام بمسح لمختلف التعريفات المعطاة لهدا القطاع ، اعتمادا على ما قدمته بعض المنظمات الدولية، و تجارب بعض الدول في هذا المجال، ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته، ومحاولة دراسة تاثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات ص م ، خصوصا بالنسبة للجزائر، من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها ، بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وكيف يمكن لهده المؤسسات أن تصبح الأداة المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة ، كما هدفت الدراسة إلى الإجابة على السؤال الجوهري المتمثل في ما مدى تاثير الإجراءات وأساليب تنشيط إنشاء وتدعيم المؤسسات التي انتهجتها مختلف البلدان، ومنها الجزائر ، على تطور المؤسسات ص م فيها، وما هي قدرتها على مواجهةالتحديات عصر العولمة وما يحمله من منافسة.

- ✓ **الدراسة الثالثة**:كتاب نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الذي نشرة مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع في بيروت 2007 ، إذ تناول فيه أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة من خلال خلق فرص العمل و قدرتها الإبتكارية و كونها تمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة و قدم مجموعة حلول ضرورية لتدعيم قدرتها علي الاستمرار كما ناقش إستراتيجية هده المشاريع والعوامل المؤثرة عليها كما ركز علي موضوع الابتكار و أهميته في تطوير هذه المؤسسات.

سادسا : مناهج البحث

انطلاقا من أن تحديد الموضوع ونوعه يوجهان الباحث إلى نوع المنهج المستخدم، ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث، وعلى ضوء المعطيات النظرية التي عالجت الدراسة، واختبار الفرضيات الموضوعة استعملنا منهجا تحليليا وصفيا في الجزء النظري و التطبيقي لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية إضافة إلي المنهج التاريخي الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع و الأحداث التي تمر بها الظواهر المختلفة ، و يعد منهجا أساسيا لتتبع السياسات العامة في الدولة و الوقوف على الحيثيات التي أدت إلى اتخاذها و التطور الذي شاهدته ، حيث يتم سرد مختلف المراحل التي مرت بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

سابعا :تقسيم الدراسة

من اجل تحليل الموضوع والوصول الى نتائج تجيب عن الاشكال المطروح قمنابتقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بعنوان مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتضمن ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يخص نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيذكر فيه إشكالية تعريف المؤسسات اما المبحث الثاني خصصناه للاشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها و المبحث الثالث لعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها.

الفصل الثاني :فقد تم تخصيصه لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية خصصناه للتنمية الإقتصادية لتعريفها والفصل بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة وكذلك أهمية ,أهداف واستراتيجيات التنمية الاقتصادية اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يتضمن مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والجهات المشرفةعلى إنشاءها وتطويرها اما المبحث الثالث فقد خصص لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية و مصادر تمويلها .

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لتأتي بعد ذلك الخاتمة العامة للموضوع والتي سيتواجد فيها الإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول:الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها رائدا حقيقيا في العالم ،نظرا للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي فهي وسيلة اقتصادية وغاية دورها رياديا في إنتاج الثروة للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي اجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد فهي أكثر أهمية بالنسبة والاستقرار الاجتماعي.وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمةو طبيعة للدول النامية خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد لهذا حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم المؤسسات التحولات على أكثر من صعيد الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعايير تحديد هذه التعاريف و ذكر سمات وخصائص و تصنيفات وأهمية هذا النوع من المؤسسات.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من انتشار مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم الا انها لم تتفق على تحديد تعريف موحدلها ولدا سنحاول ضمن هدا المبحث التطرق الى أسباب هدا الاختلاف ثم بناء نظرة عامة عن هذه المؤسسات من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بها وفي الأخير نتطرق إلى تحديد أهم خصائصها.

المطلب الأول: إشكالية تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالًا هامًا للغاية في الاقتصاد العالمي ومع ذلك، فإن تحديد حجم هذا القطاع وتعريفه يمكن أن يكون صعبًا بسبب الاختلافات في المعايير والمتطلبات والظروف القانونية والاقتصادية في مختلف البلدان والمناطق . ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى تعدد تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

أولا : العوامل الاقتصادية

- ✓ **اختلاف مستويات النمو**: يلاحظ في التطور الغير المتكافئ بين الدول لاختلاف مستوى النمو فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو في أي دولة صناعية تعتبر مؤسسة كبيرة في بلد نامي مثل الجزائر أو سوريا أو السنغال كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي فالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة. وهذا ما يفسر اختلاف التعريف من دولة إلي أخري وهو ما يبرر غياب تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

- ✓ **تنوع الأنشطة الاقتصادية**: إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميز فروعه فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، كما أنهما يختلفان عن تلك المؤسسة التي تعمل في مجال الخدمات، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر حسب الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو توسعها كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة وهذا لا يتطلب في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة. أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي معقد يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة.

1-خالد مدخل،"التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الجزائر،2011/2012، ص.2

- ✓ **تعدد فروع النشاط الاقتصادي**: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية والنشاط التجاري ينقسم إلى التجارة بالتجزئة والتجارة بالجملة و أيضا علي مستوي الامتداد ينقسم إلي تجارة داخلية و خارجية، لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثمارها وعدد عمالها، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية يكون نشاط استثمارها أوسع وحاجتها لليد العاملة يكون أكبر في مجال التجارة، إذن فاختلاف حجم المؤسسة راجع إلي فروع النشاط المنتمية إليه وإلي متطلباتها من اليد العاملة و رأس المال المستثمر في ذلك[1].

ثانيا : العوامل السياسية

تتركز العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات له أي وضع سياسات و برامج لإنعاش القطاع بتقديم امتيازات ووضع تسهيلات لتشجيع الاستثمار فيه، ويخضع العامل السياسي إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات للمهتمين بشؤون القطاع، إذ كلما كانت الإستراتيجيات قابلة للتطبيق ومستجيبة لحاجيات الاستثمار الذي يتكيف مع المتطلبات كلما كانت السياسات فعالة وتكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فاعلة في النشاط الاقتصادي ويزداد حجم عمالتها و رقم أعمالها و العكس صحيح ويتحدد تعريفها بالصغيرة أو المتوسطة مقارنة إلي ما تحقق من طرف المؤسسات الكبرى في دولة محل الدراسة.

ثالثا : العوامل التقنية

يتلخص في مدي الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون هذه المؤسسات أكثر اندماجا يؤدي إلي توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلي الكبرى بينما عندما تكون العملية مجزأة و موزعة علي عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلي ظهور عدة مؤسسات صغيرة.

1-غدير أحمد سليمة،"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ،2007،ص.5

المطلب الثاني :تعاريف وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتحدد تعريف المؤسسات بالغرض الذي وضعت من أجله، فقد يكون هذا الغرض تنظيميا أوإحصائيا أو تخطيطيا، ونظرا لصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات علي المستوي الدولي، فقد اتجهت بعض الهيئات إلى وضع تعريف لتلك المؤسسات كل واحد علي حدي و سنحاول ذكر البعض منها:

1 -تعريف الكنفدرالية الشاملة: 1945 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي تكون فيها الإدارة مخولة لمسيريها شخصيا ويزاولون المسؤوليةالماليةوالتقنيةمهماكانت صفتها القانونية[2].

2- منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة: تعرفها بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100,000 دولار .

3-البنك الدولي للإنشاء و التعمير الصناعات الصغيرة : يعرفها علي أنها المنشات التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500.000 دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني[1].

4-تعريف الإتحاد الأوروبي: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة تضم علي الأقل250 عاملا و التي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25 بالمئة من قبل مؤسسة أخري لا تنطبق عليها هذاالمعايير.[2]

1- شهرزاد برجي،"إشكالية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و تخصص مالية دولية ، تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد 2012، ، ص.26

2-محمد بوقموم،"التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد،24العدد الأول،ص. 208

5- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام1953 الذي نظم إدارة الأعمال ، فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كمايلي[2]:

- ✓ مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة من5- 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

6-تعريف بلدان جنوب شرق آسيا : في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف بروتش و هيمنز و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة حيث صنف المنشات الصغيرة على أربعة نواحي:

من 1 إلى 10 عامل..... مؤسسات عائلية و حرفية

من 10 إلى 49 عامل..... مؤسسات صغيرة.

من 49 إلى 99 عامل..... مؤسسات متوسطة

أكثر من 100 عامل ..... مؤسسات كبيرة .

كما يعرف المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين و يدار من قبل المالكين و يخدم السوق المحلية[1].

7-تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي حيث يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات، و التي تشغل من1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار

- ✓ تصنف المؤسسة بأنها متوسطة حينما تشغل بين 50-250 عامل ورقم أعمالها200 2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين- 100 - 500مليون دينار.

- ✓ في حين تصنف المؤسسة علي أنها صغيرة حينما تشغل بين 10- 49عامل،و رقم أعمالها لا يتجاوز200مليون و الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون

الجدول رقم 01.01:المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

فرع المؤسسة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	10-49	50- 250
رقم الأعمال. دج	20-200مليون	200مليون- 2 مليار
الحصيلة السنوية. دج	10-100مليون	100- 500مليون

- **المصدر** : بناءا على المعطيات الواردة ضمن المواد 5 ، 6 ، 7من المرسوم التشريعي رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [5].

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تؤهلها لتحقيق أهداف وجودها ومنها نذكر:

- **كثرة عددها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة** :يشهد عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونةالأخيرة توسعا كبيرا وملحوظا، فبعدما ظلت المؤسسات الكبيرة والعملاقة مسيطرة علي كافةالأنشطة الإقتصادية في مختلف دول العالم، برزت المؤسسات الصغيرة و بقوة في معظمالاقتصاديات، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .وحسب منظمةالتعاون والتنمية الإقتصادية فإن هذه المؤسسات تمثل ما نسبة % 95 من مجموع المؤسسات، وتساهم بما يقارب نصف قيمة الإنتاج الداخلي الخام لأغلبية الدول المتقدمة.

- **تنوع أشكال الملكية** :نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها، فإن المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة تأخذ في الغالب طابع الملكية الفردية و العائلية أو شركات الأشخاص، فإن هذه المؤسسات لا تملك إمكانية الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

- **ارتفاع معدلات إنشائها و اختفائها** :تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة إنشائهاوتأسيسها من جهة ، و بارتفاع معدلات فشلها و اختفائها من جهة أخرى ، ذلك لقصر الوقت اللازملإعداد دراسات تأسيسها و سهولة إعداد المباني و تركيب خطوط الإنتاج من آلات و معدات ، سهولة تحضير مستلزمات التشغيل و الإنتاج و انخفاض التكاليف الإدارية و انخفاض إجراءات تكوينها.أمافيما يخص ارتفاع معدلات الفشل وغلق المؤسسة فيرجعه المختصون إلي سوء الإدارة من طرف الملاك والمسيرين لغياب الكفاءة للقيام بالأنشطة الرئيسية من إنتاج ، تسويقه ، تمويل و الخبرة الكافيةو الوقوع في أخطاء جسيمة ، نقص الرشادة في التنبؤ و التخطيط لمستقبل مؤسساتهم[1]

5 عيسي أيت عيسى ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق و قيود" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقي ، الجزائر: جامعة تيارت، العدد السادس ، ص275.

- **المرونة العالية وسرعة التكيف مع المتغيرات** :للمؤسسات الصغيرة القدرة علي التكيف مع مختلف التغيرات التي تطرأ سواء داخلها أو خارجها، لها قابلية تعديل العمل فيها، فعلي المستوي الإنتاجي تظهرالمرونة من خلال سرعة الإنتاج و تنويعه تبعا لرغبات المستهلكين اعتمادا علي مهارات صاحب المؤسسة و العاملين معه، أما مرونة العاملين فتظهر من خلال سهولة التغيير في تركيبتهم .وتظهرالمرونة الإدارية في القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة.

- **القدرة علي الإبداع و التطوير** : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مراكز تدريب لأصحابهاوالعاملين بها ، فهي تساعد علي خلق كادر تقني يعتبر ضمن البيانات الأساسية للتنمية ، فهي تلعب دور حاسما في طرح التكنولوجية الجديدة بفاعلية أكبر و تكلفة أقل ، تعتبر المصدر الرئيسي للأفكاروالاختراعات ساهمت ب60 بالمئة من الاختراعات الرئيسية في القرن العشرين مثل آلات التصويروالمحركات النقالة .كما تقدم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المشروعات الأخرى مثل شركة جنرال إلكتريك استفادت من أفكار المؤسسات الصغيرة في تطوير تشكيلتها السلعية من الأفران والبرادات والمحامص الكهربائية[1]

- **سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات** :نظرا لبساطة هيكلها وتقارب الوظائف بين عمالها و صغر حجمها، خاصة و أن هناك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تعود ملكيتها للعائلات فهناك بساطة في التدرج الوظيفي كما هناك انفتاح في قناة الاتصال العمودي و الأفقي مما يودي إلى سرعة انتشار المعلومة بين مختلف الأفراد المتواجدة في هذه المؤسسات[2].

- **دورة حياة المؤسسة قصيرة**: إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة قد تؤدي إلي نهاية نشاطها و هذا راجع لهشاشتها فمثلا استقالة موظف أساسي أو خسارة زبون مهم.

[1] عبد الرزاق حميدي،"دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة"،الملتقي الدولي الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة:جامعة محمد بوضياف.

[2] سليمان ناصر،"محسن عواطف،تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"،الملتقي الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، الجزائر:المركز الجامعي غرداية،:أيام-23 24 فيفري،2011ص. ص.7-6

المبحث الثاني :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا عديدة، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم هذه الأشكال، وإبراز آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم الاعتماد على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة و المتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسؤولة عن مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني المتمثل في المعايير النوعية التي تعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المؤسسات لصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

أولا -المعايير الكمية:

- ✓ **معيار العمالة** : ويعتبر معيار عدد العمال أكثر المعايير شيوعا، وقد أخذت به معظم الدول للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة نظرا لبساطته ، سهولة المقارنة ، والثبات النسبي وتوافر البيانات. ويختلف مدلول هذا المعيار من دولة لأخرى طبقا لظروف المجتمع ودرجة تطوره ونمط الحياة ومستويات الأسعار والسياسة الاقتصادية السائدة.

إن هذا المعيار قد تعرض لمجموعة من الانتقادات أهمها أن عدد العاملين ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية ، إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير علي حجم المنشأة كحجم الإنتاج ،ومن ثم فإن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة و لكنها توظف عدد قليل من العمال و لا يمكن اعتبارها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن هناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية قليلة و توظف عددا كبيرا من العمال و لا تدرج في صنف المؤسسات الصغيرة و الصغيرة.

- ✓ **معيار رأس المال المستثمر**: ويتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابث (الأرض، المباني، الآلات) التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، ورأس المال المتغير (العناصر الإنتاجية المتغيرة التي يمول بها المشروع وأصوله المتداولة كلّها من خدمات وأجور وعاملين...الخ)، فهناك من يعتمد على رأس المال المتغير ويستبعد قيمة الأصول الثابتة لاختلاف قيمتها من وقت إلى آخر، حتى لا تعطي نتائج مضللة عند تصنيف المؤسسات، لأن إضافة رأس المال الثابت يؤدي إلى استبعاد بعض المؤسسات عن دائرة المؤسسات المصغرة والصغيرة[2].

1-أحمد بوسهمين ،"الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الجزائر :جامعة بشار، المجلد 26 ، العدد الأول .2010، ص .207

- ✓ **معيار كثيف العمالة** :إذ يرتفع فيه معدل العمالة علي رأس المال ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة و وفرة في العمالة.
- ✓ **معيار كثيف رأس المال** : إذ يرتفع فيه معدل رأس المال مقارنة بالعمالة وتستخدمه الدول التي لديهاوفرة رأس المال.

ثانيا : المعايير النوعية

إن المعايير الكمية لا تكفي و حدها لإعطاء تعريف دقيق و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذا يتم اللجوء إلي معايير نوعية أهمها:

- ✓ **الاستقلالية**: أي أن تكون المؤسسة مستقلة من أي تكتل اقتصادي ، كما يجب أن تكون الاستقلالية في الإدارة و العمل دون تدخل هيئات أخري في عمل المؤسسة.

- ✓ **الملكية** : تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية ، ولا تكون تابعة لأي فرع من فروع الشركات الكبرى.

معيار حصتها في السوق تكون حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق محدودة نظرالصغر حجم المؤسسة و صغر حجم إنتاجها و هي محلية النشاط.

- ✓ **المعيار القانوني**: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة في طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد و في هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الأفراد، المؤسسات العائلية، الشركات والمهن[1].

[1] محمد رشدي سلطاني: " التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة"، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، -2005، 2006 ص

المطلب الثاني :آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أومتوسطة ما يلي:

أولا :ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم

يوجد نوعين أساسين من الملاك أو المسيرين وهما:

- ✓ المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.
- ✓ المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

ثانيا :تكوين المالك أو المسير

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه النتائج:

- ✓ النقص في التنظيم؛
- ✓ عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص؛
- ✓ عدم القدرة على التسيير؛
- ✓ رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

ولتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أوالمسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:

- ✓ القدرة على التنبؤ ورفع التحديات؛
- ✓ القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات؛
- ✓ القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة؛
- ✓ تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة[1].

[1]محمد الصالح زويتة: أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، -2006 2007ص- ص: -29 .30

ثالثا:الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة:

تعتبر الفكرة هي الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسة[1].

المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة :عموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة، والتي تتمثل في:

1 -**ملاحظة الحياة اليومية** :في هذه الخطوة يستعمل المنشئ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاض عن أي منها، كما لايقتصر بحثه على الإحصائيات فقط، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياةوكل التصرفات التي يبديها الأفراد يوميا من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم.

2-نقد المنافسة :يجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها، فبمجرد ما أن يبدأ المنشئ بالتفكير الإنتقادي، سوف يكتشف أفكار جديدة،إضافة إلى اكتشاف العديد من الصعوبات التي قد تواجهه.

3- **البحث عن الحلول والبدائل** :الأهم هنا هو أخذ عملية النقد بجدية للحلول والبدائل المتواجدة، وإجراء المفاضلة بينها، وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمةومن ثم تطوير تلك الفكرة حيث تعتبر مرحلة مكملة للمراحل السابقة، ثم تأتي عملية التمويل.

رابعا :التمويل

ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز.[2]

1-صندرة صايبي ": دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع قسنطينة"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، -2004 ،2005 ص- ص: -20 21

2 عبد المطلب عبد الحميد ": اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ،2009 ص: .125

خامسا :الإجراءات القانونية

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

1/ وضع الإطار القانوني :يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها،حيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنايجب أن نراعي أن عملية التغير من شكل إلى آخر بعد بدء العمل ستكون صعبة ومكلفة ومعقدة أحيانا،لذلك يجب على الشخص أن يتوخى الحذر والدقة في اختيار الشكل القانوني المناسب[1].

2/ **المسار القانوني** :حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري.[2]

سادسا :انطلاق النشاط الاقتصادي

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وعند انطلاق المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

1-الطلبيات الأولى :وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حيث يتم تجسيد العلاقة مع الزبائن من خلال:

- ✓ وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية
- ✓ كتابة النصوص التقنية والإشهارية؛
- ✓ زيادة أكبر عدد من الزبائن؛
- ✓ تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال
- ✓ تبادل لرسائل تأكيد الأسعار ولشروط وآجال التسليم؛
- ✓ إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة .

2- وضع وسيلة العمل :وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي .

---

[1]. -جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد ": إدارة المشاريع الصغيرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية، ص25

[2]- محمد الصالح زويتة: مرجع سبق ذكره، ص: .30

سابعا :تأمين المؤسسة

نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز...، فإن جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع، فالخطر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى مختلف المشاكل والعقبات التي تعترض طريقها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للاقتصاد في معظم الدول، وتشكل قطاعًا حيويًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعتمد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة عوامل منها:

.1**التخطيط الجيد**: يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع خطط عمل محكمة ورؤية واضحة لتحقيق الأهداف المحددة، وتحديد الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطط.

.2**المهارات الإدارية**: يجب أن يكون لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهارات إدارية جيدة، مثل القدرة على التخطيط والتنظيم والتحليل والتفاوض وإدارة الوقت، وغيرها من المهارات التي تمكنهم من إدارة عمليات المؤسسة بكفاءة[2]

3 .**الابتكار والإبداع**: يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث عن فرص جديدة وابتكار حلول مبتكرة لمواجهة التحديات التي تواجههم، وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا وتحديث الأساليب والعمليات الإنتاجية والتسويقية.

4 . **التسويق والتوزيع**: يجب أن تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التواصل مع العملاء وتسويق منتجاتها بشكل فعال، والعمل على توفير قنوات توزيع مناسبة لتلبية احتياجات العملاء.

5 .**التمويل**: يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير تمويل كافي لتحقيق الأهداف المحددة، ويمكن الحصول على التمويل من خلال البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين الخاصين.

- ✓ **الداخلي**: عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم.
- ✓ **الخارجي:** عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، الأقارب أو المؤسسات المالية، فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لمواجهة الالتزامات.[1]

-زيادة فاعلية وكفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية داخل المؤسسة؛ حيث أن الفاعلية هي أداء الأعمال والأشياء الصحيحة، والكفاءة هي أداء الأعمال أو الأشياء بالأسلوب السليم.

6.الرقابة: أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل، الرقابة المالية، الاحتفاظ بسجلات جيدة، الرقابة على المخزون، الرقابة على الإنتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ويمكن تقسيمها إلي مشاكل داخلية وهي التي تتعلق بالمنشأة في حد ذاتها أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي ويمكن للمنشأة السيطرة عليها وتحكم فيها أما المشاكل الخارجية وهي مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذه المشكلات تأثير على المنشأة وهذه المشاكل يصعب على المؤسسات السيطرة عليها:

أولا :المشاكل الاقتصادية

- ✓ **المشكلات الخارجية:**

1.انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقالات.

2.عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية .....الخ

3.إن زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلي منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة علي الاستراد يؤدي إلي تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات الأجنبية.

- ✓ **المشكلات الداخلية:**

1.مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى المشروع.

2.مشكلة التوسعات غير المخططة فقد لوحظ أن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشات وخروج من السوق.

3.ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة ،إيجارات المباني ،استهلاك الكهرباء.

ثانيا: المشكلات التسويقية

هي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.[1]

✓ **مشكلات التسويقية خارجية**

1.مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدافع عاطفية قائمة علي ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة

2.مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية ، ويرجع ذلك إلي حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية.

3.مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلي التأثير على حجم الطلب الكلي.

.

✓ **مشكلات التسويقية داخلية:**

1.مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب علي منتجات المؤسسة .

2. مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.

3.مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة[2].

ثالثا :المشكلات الإدارية

1.مشكلات مركزية في إتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد.

2.مشكلة نقص القدرات والمهارات الادراية لدي القائمين علي الإدارة في هذه المؤسسة.

3.مشكلات تنشأ بسبب عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة.

4.عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف ،مما أدي إلي عشوائية اختيار العاملين ،بالإضافة إلي عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور الرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية .

5. مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة .

6. عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف.

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية

---

[1]- خبابة عبد الله ،مرجع السابق،ص17

[2]- رضا زهواني: تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك،تقرت، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006-2007، ص17:

والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك" تباطؤ" في الإجراءات وتعقيد الشبكات ، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة [1].

رابعا: المشاكل الفنية

- ✓ **صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي**: تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.
- ✓ **صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية**: سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.
- ✓ **صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية**: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها[2].

- ✓ **خامسا: مشاكل نقص الخبرة والمعلومات :**

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحة...)، إلا أن نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذين يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق، كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.

[1]- صالح صالحي : أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3(2004)، ص: 39

[2]- محمد الصالح زويتة: مرجع سبق ذكره، ص: 19

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات، ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية:

أولا: ثورة المعلومات

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب .
بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديات للمؤسسات المعنية[1].

ثانيا: التطور التكنولوجي

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية

ثالثا: التصدير

يلعب التصدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها:

- ✓ تزايد النمو
- ✓ تزايد الأرباح
- ✓ تزايد عدد العملاء
- ✓ المزايا الضريبية
- ✓ فتح أسواق إضافية
- ✓ تحسين المنافسة.
- ✓ اتساع المنتجات والخدمات

[1] حكيم شبوطي: مرجع سبق ذكره، ص: 13

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بأن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي:

- ✓ الروتين والبيروقراطية الإدارية؛
- ✓ حواجز التجارة الخارجية؛
- ✓ صعوبات النقل؛
- ✓ عدم توفر الكفاءات البشرية
- ✓ عدم توافر الحواجز المشجعة على التصدير؛
- ✓ عدم توافر منتجات منافسة[1]

رابعا: عالمية الجودة:

ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب.

.

خامسا : إجراءات الحد من التلوث أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة، من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج.

سادسا: رفع الكفاءة الإدارية والبشرية

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة[1].

[1] حميدة مالكية: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

خلاصة

في ختام هذا الفصل نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل تنظيم إقتصادى مستقل ماليا تمارس نشاط إنتاجي أو خدمي وأن المؤسسات تختلف من حيث الحجم من صغيرة إلى متوسطة وذلك حسب مستوي النمو والنشاط والتنوع وهناك معايير كمية ونوعية يتم تحديد تصنيفات المؤسسات وللمؤسسة أهداف وغايات أسست من أجلها مثل تحقيق التنمية الاقتصادية حيث انها تحظى باهتمام كبير من الدول وذلك لما توفره لها من محيط ملائم وأرضية مناسبة لبدء نشاطها كما أنها تمثل مصدرًا رئيسيًا للوظائف والابتكار وتعزز التنمية الاقتصادية المحلية.

كما أنها تعزز التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير فرص عمل للشباب والنساء والمجتمعات الأقل حظًا وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها وترقيتها في مختلف مجالاتها.

كذلك ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، نستطيع اعتبار هذه المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل وذلك لسهولة إنشائها وتكوينها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها لكن وبالرغم من كل الامتيازات التي يحضى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةومع ذلك، تواجه العديد من المشاكل والتحديات. من شأنها أن تحد من نشاطه وتعرقل تطوره ,سوف نتطرق في الفصل الثاني الى تعريف التنمية الاقتصادية وكدلك واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرو دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا حيويًا من الاقتصاد الجزائري. تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار وتنشيط القطاع الخاص. تشكل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من قطاع الأعمال في البلاد وتعمل في مجموعة واسعة من الصناعات والقطاعات بما في ذلك التجارة والخدمات والصناعة والزراعة. حيث أنها تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل البطالة، ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات لدعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها واستراتيجياتها، وكذلك البحث عن ال مفهوم الحديث للتنمية وهو التنمية المستدامة.

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية وعناصرها، لابد من التطرق أولا إلى مفهوم النمو الاقتصادي.

أولا: النمو الاقتصادي و التنمية

النمو الاقتصادي هو زيادة في القيمة الاقتصادية للبلد على مر الزمن. يشير إلى زيادة في الإنتاج والدخل الوطني الإجمالي للبلد، وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية العامة للسكان.

يتم قياس النمو الاقتصادي بواسطة مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي وهو إجمالي القيمة المضافة لجميع السلع والخدمات المنتجة في البلد خلال فترة زمنية محددة. كما يمكن أيضًا استخدام مؤشرات أخرى مثل معدل النمو السنوي للتوظيف والإنتاجية والاستثمار.

يعد النمو الاقتصادي عاملاً حاسمًا لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان، حيث يسهم في خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. يمكن للنمو الاقتصادي أن يدعم تطوير البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز الابتكار والاستثمار، وتحسين جودة الحياة للأفراد[1].

مع ذلك، يجب أن يكون النمو الاقتصادي مستدامًا وشاملاً، حيث يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. يجب أن يكون النمو متوازنًا ومنصفًا، يعزز التوزيع العادل للثروة والفرص ويحسن جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع.

لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.[2]

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد" :التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1999 . ، الإسكندرية، ص24 :

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد :نفس المرجع، ص24

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية، حيث يعرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.[2]

يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو لذاتي وعلى العموم يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي حيث تشير إلى عملية تحسين الأداء الاقتصادي لدولة أو منطقة معينة على مدى الوقت وهي تعني زيادة الإنتاجية والاستثمار والتوزيع العادل للثروة وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

ثانيا: عناصر التنمية الاقتصادية

تشمل مجموعة من العوامل والعناصر التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه العناصر:

1. **الاستثمار:** يعتبر الاستثمار أحد العناصر الرئيسية للتنمية الاقتصادية. يشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية، والتكنولوجيا، والمعرفة، وتطوير الصناعات المختلفة. يساهم الاستثمار في زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحسين البنية الاقتصادية للبلد.
2. **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها "أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته ."وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ،ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائض.
3. **الموارد البشرية:** تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غايةالتنمية ووسيلتها،وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصورحصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها وبالتالي كمنتفع منه[1].

---

[1]- فليح حسن خلف" :التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط 1 2006 – ، ص192 :193

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

4.التكنولوجيا و الإبتكار : يلعب التقدم التكنولوجي والابتكار دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية يساهم تبني التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الابتكار في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وتحقيق تطور اقتصادي.
تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على الانتاجالسلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجي ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة[1].

5.التجارة الدولية: يلعب التجارة الدولية دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية تسمح التجارة الحرة والانفتاح على الأسواق العالمية بتوسيع فرص الصادرات وزيادة الإيرادات وتعزيز النمو الاقتصادي.

6.التعليم والتدريب: يعتبر التعليم والتدريب الجيد للقوى العاملة عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية. يساهم التعليم والتدريب في تحسين المهارات.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية و استر اتيجياتها:

سنعرض فيما يلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية .
كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب علية انقضاء حالة التبعية هذه ، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا[2].
إلى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة .أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود.

[1]-محمد صالح تركي القرشي :مرجع سبق ذكره، ص57 :

[2] . بشار يزيد الوليد ": التخطيط والتطور الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط،1 ،2008 ص- ص: -116 117.

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية:

- ✓ **زيادة الدخل القومي** : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية ، ذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

هذا الأخير الذي يقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان.

و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا ، إذ كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، وكلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيان كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنماتعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية

- ✓ **رفع مستوى المعيشة** : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنميةالاقتصادية إلى تحقيقها ، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية وتحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، و بالدرجة الكافية للتحقيق مثل هذهالغايات ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبيرمن معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيدالسكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيبالفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى معيشة ، و كذلك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلاو في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة للجزء الأكبر من السكان على حاله ،هذا إن لم ينخفض ، وبما أن قياس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس صحيح كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة . إذ لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادةمتوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقةتوزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذلك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط به إلى مستوى ملائم ، ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.[1]

- ✓ **تقليل التفاوت في الدخول في الثروات**: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع المدخول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرةمن المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي ، بينما لا تمتلك غالبية أفرادالمجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين: حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع.
إضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلمازاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كلما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، و زيادة تعطل العمال ، ذلك أنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع و خدمات في السوق العمل يؤدي إلى زيادة نشاط الأعمال و زيادة تشغيل العمال ، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

- ✓ **تعديل التركيب النسبي** : و ذلك لعدم قدرة البلاد علي الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدرللدخل القومي ، كالاعتماد على الزراعة فقط أو البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة . يكون الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر.
التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار وفي هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة, لذا يجب على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

ثالثا : إستر اتيجيات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

1- إستر اتيجية التنمية الزراعية

استراتيجية التنمية الزراعية تركز على تعزيز القطاع الزراعي وتطويره لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتشمل هذه الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تحسين إنتاجية الزراعة وتنويع المنتجات الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل

[1] فلاح خلف علي الربيعي ،مداخلة بعنوان" التنمية الإقتصادية "التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص ،جامعة درنة، ليبيا، أفريل2004

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار[1].

وفيما يلي بعض المبادئ والعناصر الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية:

- ✓ **زيادة الإنتاجية الزراعية**: تهدف إلى تطبيق تقنيات زراعية متطورة وإدخال التقدم التكنولوجي في الإنتاج الزراعي، مثل استخدام الأسمدة والمبيدات الحديثة، وتقديم تقنيات الري المحسنة والزراعة المحمية.
- ✓ **تحسين البنية التحتية الريفية:** يشمل تطوير البنية التحتية اللازمة للزراعة مثل الطرق الريفية، ونظام الري، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، وتطوير السوق الزراعية وتحسين وسائل التوزيع والتسويق.
- ✓ **تنويع المنتجات الزراعية:** يهدف إلى تحويل الزراعة من التركيز الضيق على المحاصيل التقليدية إلى تنويع وتطوير مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية، مثل المحاصيل البديلة، والثروة الحيوانية، والمنتجات الغابية والأعشاب البحرية.
- ✓ **تطوير الصناعات التحويلية الزراعية**: يركز على تطوير وتعزيز الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، مثل الصناعات الغذائية والمشتقات الزراعية، والتجهيز والتعبئة والتغليف.

2- إستر اتيجية التنمية الصناعية

يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع[2].

وفيما يلي بعض المبادئ والعناصر الرئيسية لاستراتيجية التنمية الصناعية :

- ✓ **تطوير البنية التحتية الصناعية**: يشمل ذلك توفير البنية التحتية اللازمة للصناعة مثل المناطق الصناعية والمناطق الحرة، وتوفير الطاقة والمياه والموارد الأخرى التي تلبي احتياجات الصناعة.

- ✓ **تعزيز التكنولوجيا والابتكار:** تهدف إلى تطبيق التكنولوجيا والابتكار في العمليات الصناعية وتحسين الإنتاجية والجودة. يشمل ذلك دعم البحث والتطوير التكنولوجي وتشجيع التعاون بين الجامعات والشركات الصناعي.

- ✓ **توفير التدريب والتأهيل اللازم**: يهدف إلى تطوير المهارات والقدرات العمالة الصناعية من خلال توفير التدريب والتأهيل المهني، وتطوير برامج التعليم التقني والمهني المناسبة لاحتياجات الصناعة.

- ✓ **تعزيز الرو ابط والشراكات**: يتضمن التعاون والشراكات بين القطاع العام والخاص والأكاديمي لتعزيز الابتكار وتحقيق التنمية الصناعية. يشمل ذلك تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعة وتوفير الحوافز والتسهيلات المالية والضريبية.

---

[1] فليح حسن خلف" :التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط 2006 - 11 ، ص: 225

2 علي جدوع الشرفات :مرجع سبق ذكره، ص[223]:

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

- ✓ **تنويع الصناعات**: يهدف إلى تنويع القطاع الصناعي من خلال تطوير مجموعة متنوعة من الصناعات وتعزيز الصناعات الناشئة والصناعات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المتجددة، والتصنيع الذكي.

3- إستر اتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية تهدف إلى إقامة علاقة تعاونية وتكاملية بين القطاعين الزراعي والصناعي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. تعتمد هذه الاستراتيجية على استغلال العلاقة المتبادلة والتكامل بين القطاعين لتعزيز الإنتاجية والقيمة المضافة وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفيما يلي بعض الأساليب والفوائد لاستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية:

- ✓ **توفير المواد الخام**: يمكن أن يوفر القطاع الزراعي المواد الخام اللازمة للصناعة، مثل المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية. هذا يعزز توفر الموارد الأساسية للصناعة ويقلل من الاعتماد على الواردات.

- ✓ **تطوير الصناعات التحويلية**: يمكن تنمية الصناعات التحويلية المرتبطة بالمنتجات الزراعية، مثل تجهيز وتعبئة المنتجات الزراعية وتصنيع المنتجات الغذائية. هذا يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتوفير فرص عمل في القطاع الصناعي.

- ✓ **دعم الابتكار والتكنولوجيا**: يمكن استخدام التكنولوجيا والابتكار في كلا القطاعين لتحسين الإنتاجية والجودة. يمكن تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين القطاعين لتعزيز الابتكار وتحقيق تطورات تقنية في الزراعة والصناعة.

- ✓ **توفير فرص العمل والتحسين المجتمعي**: يسهم الربط بين القطاعين في خلق فرص عمل جديدة في الصناعة المتصلة بالزراعة، مثل صناعة المعدات الزراعية والتحويل الزراعي. يعزز ذلك التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية ويحسن مستوى المعيشة للمجتمعات الريفية.

- ✓ **التوسع في الأسواق والتصدير**: يمكن أن يتيح الربط بين الزراعة والصناعة توسيع فرص التصدير وتنمية الأسواق الخارجية للمنتجات المصنعة المرتبطة بالزراعة. هذا يعزز التجارة الخارجية ويرفع من حصة البلد في الأسواق العالمية.

-ان هدان القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج.[1]

1 مدحت القريشي" :التنمية الاقتصادية)نظريات وسياسات وموضوعات"(، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ص175

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

من خلال تعزيز التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتحسين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

رابعا: إستر اتيجية الحاجات الأساسية

تعرف الحاجة على أنها أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية أو عوامل إنتاج، أما الحاجات غير المادية فهي نوعين - :حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون محبطات بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.

وأخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك يقترن إشباع الحاجات الأساسيةبالتصنيع وأولويات الإنتاج، وهذا يجعل صناعات مثل تعليب الطعام ومصانع النسيج ومواد البناء وتركيب وسائل المواصلات العامة والطرق والجسور وما يرتبط بها من صناعات ذات أهمية قصوى، هذا التصنيع هو بالضرورة مستقل لأنه يتوجه إلى السوق الداخلية ويقل ارتباطه بالسوق والتجارة الخارجية، ويحقق هذا التصنيع أيضا بناء هيكل صناعي متكامل داخليا ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، ومنسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية، لكي يصل إلى تنمية مستقلة وهي التي يمكن أن تغذي نفسها 1وتسير قدما دون استجداء عون خارجي[1].

خامسا: إستر اتيجية النمو المتوازن

استراتيجية النمو المتوازن تهدف إلى تحقيق توازن وتوزيع عادل للنمو الاقتصادي عبر مختلف القطاعات والمناطق تركز هذه الاستراتيجية على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتخفيف الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي بعض الأسس والمبادئ التوجيهية لاستراتيجية النمو المتوازن.

- ✓ **توزيع الموارد بشكل عادل**: تهدف هذه الاستراتيجية إلى توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة والمناطق الجغرافية بشكل عادل ومتوازن. يجب تخصيص الاستثمارات والموارد لتطوير المناطق التي تعاني من التهميش الاقتصادي وتحسين فرص الحصول على فوائد التنمية.
- ✓ **تعزيز التنوع الاقتصادي**: تركز استراتيجية النمو المتوازن على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات، والتكنولوجيا. يهدف ذلك إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل التعرض للمخاطر وتوفير فرص عمل متنوعة.
- ✓ **التركيزعلى التنمية المستدامة**: تعتبر الاستدامة جزءًا أساسيًا من استراتيجية النمو المتوازن. يجب أن يتم تنمية القطاعات الاقتصادية وفقًا لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية، وضمان استخدام الموارد بشكل مستدام وحماية البيئة.

1 صالح خليل أبو أصبع" :الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي"، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن -عمان، ط1 2009، ص18.

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

- ✓ .**تعزيز التوازن الإقليمي**: يهدف النمو المتوازن إلى تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق المختلفة داخل البلد.
يتم ذلك من خلال توجيه الاستثمارات وتطوير البنية التحتية في المناطق التي تعاني من التخلف الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والخدمات في تلك المناطق.

- ✓ **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال**: يجب تعزيز الابتكار وريادة الأعمال كجزء من استراتيجية النمو المتوازن. يمكن أن تساهم الابتكارات الجديدة والمشاريع الريادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة.

استراتيجية النمو المتوازن تعتمد على تحقيق التوازن بين المختلفة قطاعات الاقتصاد والمناطق الجغرافية، وتهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للبلد.

المبحث الثاني: و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطةعمود فقري للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول. تشكل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من الأعمال التجارية في القطاع الخاص وتلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الازدهار الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصاد.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

في إطار التّوجه نحو تطوير قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من اجل دفع عجمة التنمية في الجزائر، وبالنّظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهلية المسطرة للرقي بهدا القطاع فقد شهد تطورا ملحوظا عبر السنوات مما ادى دلك الى زيادة معتبرة في حجم هدا النوع من المؤسسات.

اولا :نشأة قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجز ائر :

لقد مرّ قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في الجزائر بثلاث مراحل:

1. الفترة - ما بين 1962-1981

تعود نشأة معظم المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة التي كانت متواجدة في الجزائرقبل الاستقلال إلى المخططات التي وضعتها السّلطات الفرنسية انداك، والتي كانت تهدف إلى تطوير الصّناعات المحليّة بغرض تحقيق إمتيازات للاقتصاد الفرنسي وجعل تلك الصّناعات تلعب دور مساعدا لنشاط الشّركات الفرنسية الكبرى و بعد الاستقلال مباشرة حدث هناك فراغ كبير وفوضى في الاقتصاد الجزائري بسبب المسيّرين الأجانب وليذا قامت الحكومة الجزائرية انداك بإصدار القانون رقم 227 63 - الصّادر في 26 جويلية 1963 والذّي يعتبر كاول قانون عالج موضوع الاستثمار حيث أقصى راس مال الوطني الخاص وأعطى الأولوية في الاستثمار لراس المال الأجنبي وللقطاع العام حيث كانت المشاريع التّابعة للمستثمرين الاجانب تمثل 64 %من إجمالي الاستثمارات،

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

بينما اِستحوذ القطاع العمومي عمى 36% و لم يسجل في - الفترة 1962- 1965 إلا إنشاء مشروعين استثماريين في شكل مؤسّسات صغيرة خاصّة، إحداهما في صناعة الأحذية.

والأخرى في الصّناعة الكيميائية البسيطة والسّبب في دلك يرجع إلى الرؤية السّياسية للدّولة الجزائرية انداك والتي كانت تتجه نحو اعتماد المنّهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد.
وقد جاء قانون الاستثمار عاما 1966 في نفس السياق ليؤكد عمى احتكار القطاعات الاستراتيجية والحيوية للاقتصاد من طرف الدّولة، ومنح الرّخص والاعتمادات لمشاريع الخاصة كان بالضّرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للاستثما رات على أساس معايير اختيارية معقّدة ومجحفة بحق القطاع الخاصّ وأدّى دلك إلى تراجع نسبة الاستثما ا رت الخاصّة بنسبة كبيرة في فترة الستينات والسّبعينات . لقد كانت تلك القوانين الخاصّة بالاستثمار في تلك الفترة تشكل عائقا اساسياامام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ترتبطأساسا بالاستثمار الخاص.

2. الفترة ما بين :1980-1988 شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها :

-**قانون الاستثمارالخاص**: ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82-11المؤرخ في 1982/08/21 و المتعلق بالاستثمار االاقتصادي الوطني الخاص في تمكين الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من بعض الاجراءات [1]وهي :

- ✓ فرض الاعتماد الالزامي للمشاريع الاستثمارية؛
- ✓ تحديد مساهمة البنوك ب 30 % من قيمة الاستثمارات المعتمدة، تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج لانشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالاسهم.
- ✓ منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

–قانون استقّلالية المؤسسات: خلال هده الفترة تم القيام بإصالاحات عميقة وجذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد بإعطاء استقلالية للمؤسسات وتمهيد االارضية للانتقال نحو اقتصاد السوق ولتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 01/12/ 1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية والتي انعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] بوهمزة محمد، بن يعقوب الطاهر، 25-26 ماي ،2003 ص238)

2 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،47 الصادر بتاريخ 20 جويمية ،1994 ص14

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

3. **الفترة من : 1988- 2000:** بعد صدمة البترولية المعاكسة في سنة 1986 وظهوربوادر الازمة الاقتصادية وفشل الاصلاحات المطبقة، اتجهت الحكومة الجزائرية نحو الدخول في اقتصاد السوق من خلال تطبيق برامج الثثبيت ّ التعديل الهيكلي الزامية إلى تحرير السوق بإعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الصدد كان صدور قانون الاستثمار رقـ 88-25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988بمثابة دفعة قوية لتطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة و نموها.

وابتداء من سنة 1990 طبقت مجموعة من الاصلاحات، وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي هيئت الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الاداري للاقتصاد الوطني،وتم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصاد فقد كرس قانون النقد والقرض سنة 1990 مبدأ حرية الاستثمار الاجنبي، إذ أن المؤسسات العمومية منها أو الخاصة ستعامل بنفس المعاملة، لهذا أنشئت سنة 1991 وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211المؤرخ في 18 جويمية 1994.

كما تم في هذه الفترة إصدار قانوف جديد للاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم -93 -12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 وقد نص هذا القانون على إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI بهدف دعمم التدابير التحفيزيةو التشجيعية ـ الصادرة في القانون،93-12 كما أف وضع الاطار القانوني لخوصصة وفقا للأمر رقم 95-22 الصادر في 26 أوت ـ 1995 قد زاد من وتيرة الاستثمارات الخاصة وخصوصا التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة وقد تزامنت الاصلاحات المطبقة في الجزائر آنذاك مع بداية تطبيقّ برامج التثبيت و التعديل الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي،الدي يهدف إلى تحرير االاقتصاد عموما، إلا أن هذه البرامج أدت إلى نتائج اجتماعية سلبية ـ كتسريح العمال وزيادة البطالة، ولهدا تم اعتماد برامج خاصة لمواجهة هذا الوضع من بينها ـ برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى والذي دخل حيز التنفيد 1997 و هو موجه للشباب والاطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال ، كما تم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى بتمويل عمومي بغرض المساهمة في خلق مؤسسات صغيرة و القضاء على البطالة.

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

د- الفترة من 2001 الى يومنا

على رغم ٍ من المجهودات المبذولةخلال الفترات السابقة خاصة تلك المتعلقة بتحسين الاطار التنظيمي و إجراءات الدعم المختلفة الا ان المؤشرات الاقتصادية كانت لا تزال تشير الى التبعية الجزائر لقطاع المحروقات بشكل شبه، كلي ولهذا فقد قررت الدولة عملية إدماج وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تقوم بالدور المنوط بها من خلال نقطتين أساسيتين تحسين مناخ الاستثمار و التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1]و يستكشف دلك من خلال النقاط التالية :

أصدرت السلطات العمومية سنة ،2001 الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI2

- ✓ انشاء المجلس الوطني للاستثمار.
- ✓ الاشارة ضمن برنامج الحكومة لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتشغيل اصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم -01 18الصادر في 12 ديسمبر ،2001 حيث شكل صدور هذا القانوف الانطلاقة الحقيقية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف هذا القانوف 01-18 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة تنتج سلع أو خدمات، مهما كانت طبيعتيا القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، تستوفي معيار الاستقالالية.

المطلب الثاني: الجهات المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

سنعرض فيما يلي أهم الأجهزة التي تهدف إلى إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم -96 14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة ،1996 تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3].

تقوم الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية :

---

1 طالبي خالد، ،2010-2011 ص 144-143

2 الجريدة الرسميةالجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت ،2001 ص5

3 - المادة ،4،3،2،1 من المرسوم التنفيذي رقم -96 ،296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني، عام ،1417 الموافق 8 سبتمبر ،1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، ص: 12

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

-تبلغ الشباب ذوي المشاريع المستفيدة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛ -تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

-تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[1].

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم -3 1 المؤرخ في 22 أوت سنة.2001 للوكالة أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل:

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

-تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضه منحه إياه.

في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر يوما للرد عليه.

تقوم الوكالة بالمهام التالية :

-ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

-تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

-منع المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به[2].

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وهي منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتولى هذه الوكالة الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة [3].

يمنح القرض المصغر لفئات المواطنين دون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم .يوجه القرض المصغر إلى :

-إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط.

1- المادة 6 من المرسوم التفيذي، -96 :296 مرجع سبق ذكره، ص:12

2 - المادة ،6 ،7 ،21 من الأمر رقم -1 ،3 مؤرخ في أول جمادى الثانية، عام ،1422 الموافق 20 غشت سنة ،2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، ص- ص: -4 7

3 - لطيب داودي: مرجع سبق ذكره، ص: .87

-شراء المواد الأولية .

-يحدد مبلغ القرض بخمسين ألف دينار 50.000 دج كحد أدنى ولا يمكنه أن يفوق أربعمائة ألف دينار 400.000 دج[1].

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 18-1 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة ،2001 تنشأ مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها.

تولى الصندوق المهام التالية :

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات الآتية:

- إنشاء المؤسسات.

-القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.[2]

خامسا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/188 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل، وتبقى مساهمة هذا الصندوق في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جدا مقارنة بالأجهزة الأخرى.[3]

1 - مادة ،3 ،6 من المرسوم الرئاسي رقم، رقم -4 ،13 مؤرخ في 29 ذي القعدة، عام ،1424 الموافق 22 يناير سنة ،2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص.3:

2 - مادة ،1 ،2 ،5 من المرسوم التنفيذي رقم -2 ،373 مؤرخ في 6 رمضان عام ،1423 الموافق 11 نوفمبر سنة ،2002 يتضمن إنشاء، صندوق القروض، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ص- ص: -13 14

3 - عمار علوني: مرجع سبق ذكره، ص: 182

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية و مصادر تمويلها

المطلب الأول :مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي:

أولا : في المجال الاقتصادي

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق تطوير المجتمع المحلي.

لذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد أحد مفاتيح التنمية المحلية وتتمثل أهميتها في دورها التنموي الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

1- توفير مناصب الشغل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لابأس به من طالبيه ممن لم يتقنوا التدريب و التكوين المناسبين وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكانية و القرى و المدن الصغيرة التي يكثر فيها نسب البطالة.

كما تسعى هذه المؤسسات لتوفير الوظائف الجديدة وذلك بتوفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجور أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتزايد باستمرار عدد العامليين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

2-توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة و الأرياف و التجمعات السكانية النائية، و هذا يعطينا فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية و تثمينها و تلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق ,أما في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها المؤسسات الكبيرة.

3- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها و تقوم بدور الموزع و المورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة و الدقيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنه تقسم بدرجة عالية من الكفاءة و التفوق و التحكم في الجانب التكنولوجي.

4- المحافظة على استمرارية المنافسة:

في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكارات و التحسين، و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها : السعر- شروط الائتمان والخدمة في الأساليب و الهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح و المحافظة على الحصة السوقية و تطوير مواقع القوة بما يمكنها من تحسين موقعها التنافسي وذلك عن طريق عدة مداخل منها:

- ✓ الرؤية الجديدة و الحديثة للإدارة الفعالة و أهمية التنمية البشرية.
- ✓ تشجيع الابتكار تطوير تكنولوجيا الإنتاج.
- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها سواء في ميدان الإنتاج أو الإدارة و التسيير.
- ✓ فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقق درجات أعلى من المنافسة خاصة المؤسسات الموجودة في مجال الصناعة اكثر حظا.

5-دعم الناتج المحلي:

تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات IMPORT SUSTITUTIONالتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية و السلع الوسيطية بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات و خاصة في الدول النامية.

6- القدرة على مقاومة الاضطر ابات الاقتصادية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة و السبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية و تضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل تأثر بالأزمات المالية، حيث أن هذه القطاعات تتلاءم و فترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات.

7- تعبئة الموارد المالية :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة و الكفاءات المحلية و زيادة الادخار و توجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده و إخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز مثل المشاريع الصغيرة و المتوسطة، تكون مواردها المالية تتكون من مساهمات أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتها الخاصة.

ثانيا : في المجال الاجتماعي

إلى جانب الأهمية و الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها أدوار في الجانب الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع .

تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بحكم قربها من المستهلكين جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام، و بالتالي تقديم السلع و الخدمات وان ربط العلاقات مع المستهلكين وبين المنتج و المستهلك و يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات.

2- المساهمة في التوزيع العادل للدخول :

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحةن وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية.

3- التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

ويتم من خلال ماتوفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، و ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و فقرا.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل : البطالة و التهميش و الفراغ و مايترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم الاستقرار النفسي و المادي.

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : مصادرتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تصنيف تلك المصادر إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية وهي كالتالي:

أولا-مصادرالتمويل الداخلية

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوءها إلى المصادر الخارجية و تتمثل فيما يلي:

- ✓ **رأس المال(الأموال الشخصية)** :ويسمى أيضا بالأموال الخاصة التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء[1].

- ✓ **التمويل الذاتي :** يعتبر من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الا حتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمدا خيل بعض تكاليف المؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين و الاهتلاكات و المؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقب المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة في:

- ✓ **الائتمان التجاري :** حيث يعتبر نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع و المواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة وبالتالي يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغيير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا اذا لم تقم المؤسسة بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة مما يسيء لسمعتها في السوق[2].

1-.قارة ابتسام ، ص 22-2012

[2] -.ماجدة العطية، ،2009 ص-ص 70 71.

- ✓ **الائتمان المصرفي** : ويمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل و القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، ويمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة، يوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة المحددة بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

ثانيا :مصادر التمويل الخارجية:

يعتبر هذا النوع من أكثر مصادر التمويل شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة كالتمويل من الأصدقاءوالأقارب وجمعيات الائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

1.التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية : رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أنشأت مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى لتقديم مساعدات مالية وفنية.

2 . **عقود تحويل الملكية :** الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية و الصناعية و التي تتراوح مدتها بين 30 إلى 120 يوم و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

الفصل الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات، كما أن التجربة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامة جدا، وقد تبين لنا كيف ساهمت في الناتج الداخلي الخام والقيمة والمضافة وتوفير مناصب الشغل.

فبالنسبة للجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المنادى لها منذ الاستقلال , فحاليا تحظى باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجزائر و البرامج التنموية المعلنة عنها لما لها دور فعال في الاقتصاد الوطني و تشغيل فئة الشباب و اعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي والخدماتي المتنوع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى أخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم

تمهـــــــيد:

بهدف إثراء بحثنا قمنا بإجراء دراسة حالة لمؤسسة صغيرة و متوسطة مؤسسة بناء و اشغال العمومية" لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري، تُعَدْ هذه المؤسسات أحد العناصر الرئيسية في الاقتصاد، حيث تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي في البلدان والمناطق,حيت تمحورت دراستنا حول العناصر تم معالجتها في هذه الدراسة ، أي بالتركيز على مساهمتها في التشغيل ، و توفير السكنات العمومية الايجارية وقد تم معالجة هذا الفصل بتقسيمه إلي ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن تقديم مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بتعريفها وذكر الهيكل التنظيمي لها ، أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه مهام و اهداف الديوان ، و المبحث الثالث مساهمة مؤسسة صغيرة و متوسطة في توفير السكنات الاجتماعية و توفير مناصب الشغل من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها ، وبعدها سيتم تقديم خلاصة كنتيجة و وجهة نظر لما تم تحليله.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم

المبحث الأول : عرض عـــام للمؤسسة

المطلب الأول : نشأة تعريف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

أولا : نشأة المؤسسة

هي مؤسسة وطنية عمومية تحت وصاية وزارة السكن والعمران تأسست بموجب مرسوم 143/76 المؤرخ في 1976/10/23 بطابع اداري وقد تغيرت الطبيعة القانونية للمؤسسة بموجب مرسوم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12 تخضع لقواعد القانون التجاري، ويسيره مدير عام تحت إشراف مجلس إدارة مكون من مدير الدائرة المحلية ومدير السكن والتجهيزات العمومية، ومدير التخطيط والتهيئة العمرانية وعضو لجنة المشاركة تحت إشراف وزارة السكن والعمران تشغل 432 عامل، ويتم تحصيل الإيجار عن طريق و حدات مهامها تحصيل الايجار وتمثيل الديوان على مستوى المناطق الموزعة على مختلف بلديات الولاية.

ثانيا : تعريف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

هو مؤسسة حكومية تابعة للدولة، تأسست بهدف تنظيم وإدارة الأراضي والعقارات التابعة للدولة والتي تم تخصيصها لأغراض مختلفة، مثل الإسكان والتجارة والصناعة والخدمات العامة وغيرها.

يتمتع الديوان بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة، ويخضع لإشراف وزارة المالية في الدولة التي يتم تأسيسه فيها. ويعد الديوان مسؤولاً عن إدارة وتنظيم استخدام الأراضي والعقارات التابعة للدولة، بما في ذلك بيعها أو تأجيرها للأفراد والمؤسسات الخاصة.

وتتضمن مهام الديوان إعداد الخطط العامة للتنمية العقارية وتنفيذها، وتقديم الخدمات العقارية للحكومة والجمهور، والاهتمام بتطوير البنية التحتية للأراضي والعقارات التابعة للدولة، وتنظيم العمليات الإدارية والمالية والقانونية المتعلقة بالأراضي والعقارات التابعة للدولة.

ويعمل الديوان على تحسين استخدام الأراضي والعقارات التابعة للدولة، وزيادة قيمتها ورفع كفاءتها، من خلال تنظيم عمليات البيع والشراء والتأجير والتقسيم والتجميع والتثمين والتوثيق، وتطوير النظم والإجراءات والخدمات العقارية التابعة لها.

تلعب ديوان الترقية والتسيير العقاري دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية للدولة، إذ تتمثل مهمته في إدارة الأراضي والعقارات التابعة للدولة وتنظيم استخدامها بطريقة فعالة ومجدية اقتصاديًا.

في البداية، يعمل الديوان على توفير الأراضي والعقارات المناسبة للاستخدامات الاقتصادية المختلفة، مثل الإسكان والتجارة والصناعة والخدمات العامة وغيرها، مما يدعم نمو الاقتصاد وتنوعه.

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الديوان في توفير فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع تنموية على الأراضي التابعة للدولة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخفض معدلات البطالة وعلاوة على ذلك، يعمل الديوان على تحسين استخدام الأراضي والعقارات التابعة للدولة، ورفع كفاءتها وقيمتها، مما يدعم نمو الاقتصاد وتعزز منافسيه الدولة.

وبالنظر إلى أهمية دور الديوان في تطوير العقارات التابعة للدولة وتحسين استغلالها، فإنه يسهم بشكل كبير في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة المتاحة للمواطنين والمقيمين، مما يجذب المستثمرين ويعزز النمو الاقتصادي.

وبشكل عام، يمكن القول ان ديوان الترقية والتسيير العقاري يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار والنمو المستدام

يعد ديوان الترقية والتسيير العقاري إحدى أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر كونها ذات طابع صناعي وتجاري تمتلك شخصية معنوية واستقلال مالي وبما لها تاريخ ومكانة على المستوى الوطني

جدول 3-1 : معلومات عامة حول ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم

الولاية	العنوان	اسم المؤسسة	المعلومات
مستغانم	حي محمد خميستي	ديوان الترقية والتسيير العقاري	الهاتف: 045 39 78 50 الفاكس: 045 39 78 60 البريد الالكتروني : opgi27@hotmail.com

المصدر : ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الفصل الثالث: مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لفائدة ديوان الترقية والتسييرالعقاري لولاية مستغانم

يمكن عرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري في الشكل التالي:

المصدر: ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم

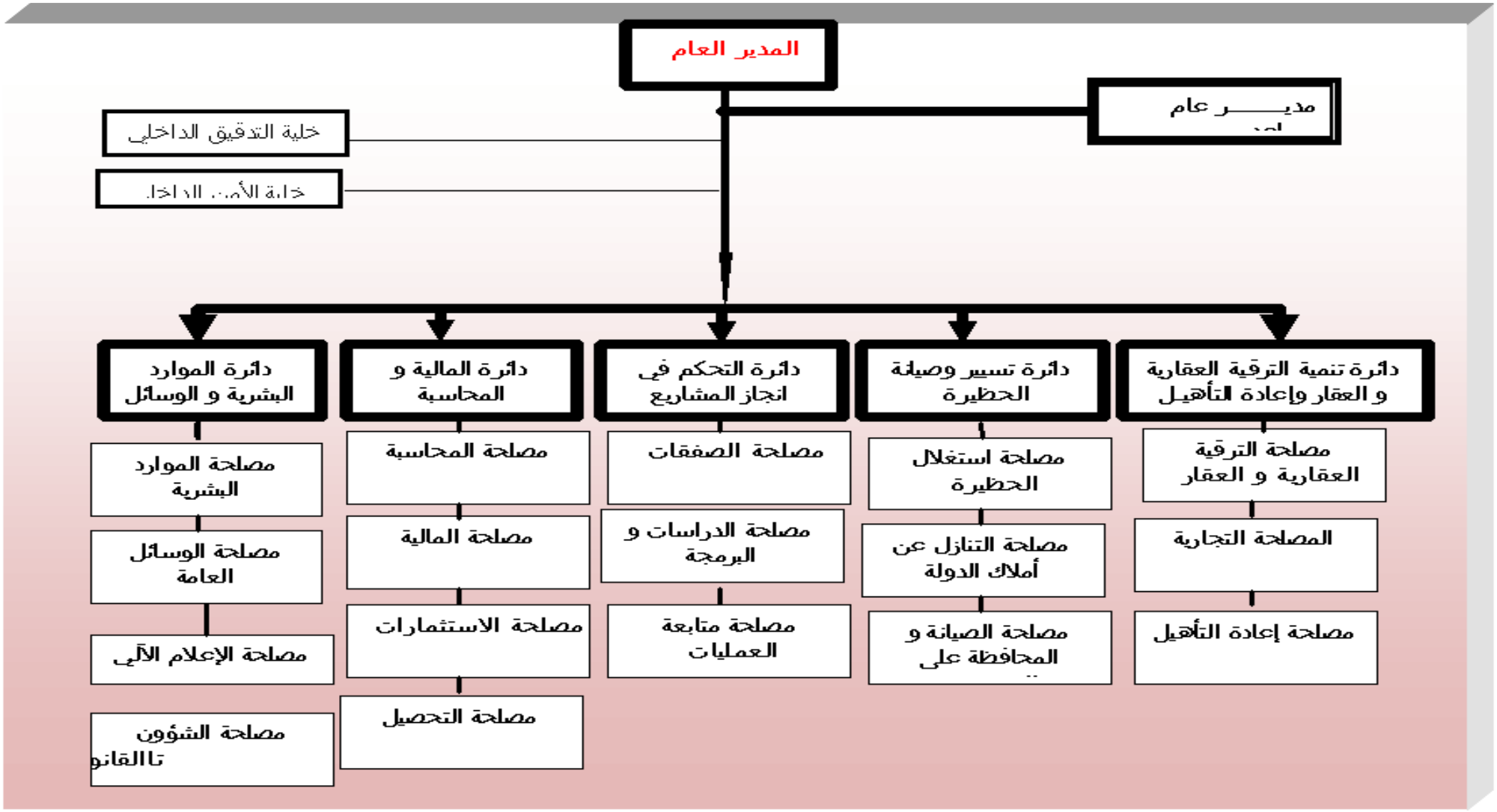
المدير العام
مديـــــــر عام
خلية التدقيق الداخلي
خلية الأمن الداخلي
دائرة الموارد البشرية و الوسائل
دائرة المالية و المحاسبة
دائرة التحكم في انجاز المشاريع
دائرة تسيير وصيانة الحظيرة
دائرة تنمية الترقية العقارية و العقار وإعادة التأهيل
مصلحة الموارد البشرية
مصلحة الوسائل العامة
مصلحة الإعلام الآلي
مصلحة الشؤون القانونية
مصلحة المحاسبة
مصلحة المالية
مصلحة الاستثمارات
مصلحة التحصيل
مصلحة الصفقات
مصلحة الدراسات و البرمجة
مصلحة متابعة العمليات
مصلحة استغلال الحظيرة
مصلحة التنازل عن أملاك الدولة
مصلحة الصيانة و المحافظة على
مصلحة الترقية العقارية و العقار
المصلحة التجارية
مصلحة إعادة التأهيل

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

و فيما يلي عرض تفصيلي لمكونات الهيكل التنظيمي لمديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم:

الفرع الأول: المدير العام

ومن مهامه:

- الحرص على تحقيق الأهداف المرسومة لديوان وكذا متابعة تطبيق قرارات نشأة الإدارة.
- ممارسة السلطة على جميع العاملين في الديوان والحرص عمى سير العمل بشكل جيد.
- تنصيب العمال وهذا في إطار التشريع والقوانين المصادق عليها.
- يقدم في النهاية كل دورة لمجلس الإدارة التقرير السنوي على نشاط الدورة، مرفق بالميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج وهذا مع شرح النتائج المتوصل إليها، وتتبعه أربعة خاليا :

أولا: خلية الشؤون القانونية والمنازعات.

ثانيا: خلية التنظيم وأنماط الاعلام والاتصال.

ثالثا: خلية التدقيق الداخلي.

رابعا: خلية الأمن الداخلي.

الفرع الثاني: دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة

يترأسها رئيس دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة المعينة من طرف المدير العام ومن مهامه : - الحرص على تسيير الموارد البشرية كتقديم تسبيقات، الأجر، التقاعد.

- الحرص عمى تسيير الوسائل المادية لديوان، وتتشكل الدائرة من مصلحتين هما:
- مصلحة الموارد البشرية.
- مصلحة الوسائل العامة.

الفرع الثالث : دائرة التسيير وصيانة الحظيرة :

من مهام رئيس هذه الدائرة تسيير وصيانة وحفظ ضمان الاستغلال أمثل لممتلكات الديوان وتنقسم الدائرة إلى:

أولا: مصلحة استغلال الحظيرة؛

ثانيا: مصلحة التنازل؛

ثالثا: مصلحة الصيانة والمحافظة على الحظيرة.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

الفرع الرابع: دائرة التحكم في انجاز المشاريع

وتتمثل مهامها كما يلي:

تعمل على ضمان التحكم في المشاريع المبرمجة وتقييم تحميل الميزانية والأمور الادارية والمالية لكل مشروع.

-إبرام الصفقات والاتفاقيات وضمان السير الحسن الاستغلال.

تتجزأ هذه الدائرة إلى :

أولا: مصلحة الدراسات والبرمجة.

ثانيا: مصلحة الأسعار والصفقات

ثالثا: مصلحة متابعة العمليات.

الفرع الخامس: دائرة تنمية الترقية العقارية والعقاري:

وتنقسم هده الدائرة إلى:

أولا: مصلحة الترقية العقارية والعقاري.

ثانيا: مصلحة التجارة

الفرع السادس: دائرة المالية والمحاسبة:

- تنفيذ حسابات الديون طبقا لقوانين السارية المفعول.
- إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها.
- تدعيم استعمال المحاسبة التحليلية.
- تقييم ومراقبة العمليات المرتبطة بالاستثمار ومتابعة مديونيتها.
- الإمداد بالوثائق المالية والمحاسبية المتعمقة بنشاط الديوان.
- جمع ودمج القيود المحاسبية الأعداد الحصيلة وحسابات النتائج وتحليله.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

المبحث الثاني: مهام و أهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري

المطلب الأول: مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري

ترقية البناءات, إيجار المساكن و المحلات ذات الاستعمال المهني و التجاري و الحرفي أو التنازل عنه, المحافظة على العمارات و ملاحقها قصد الإبقاء عليها صالحة للسكن ,ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا ,تحصيل مبالغ الإيجار و الأعباء المرتبطة بالإيجار وكذا ريوع التنازل عن أملاك العقارية التي تسيرها ,تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات السكنية العقارية التي تسيرها و تنسيق ذلك ,تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي و الترقوي تعتبر وسيط بين المواطن و الدولة في مجال السكن, تسيير و مراقبة النظام القانوني لشاغلي الشقق و المحلات الكائنة في العمارات , إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تتولى دواوين الترقية و التسيير العقاري.

المطلب الثاني : أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري

- القضاء على أزمة السكن وإنجاز سكنات لائقة وفق معايير دولية

-التعريف بالطابع العمراني للمنطقة.

-دقة في انجاز السكنات و احترام الآجال المحددة في التسليم نشاطات ديوان الترقية لتسيير العقاري ترقية الانابة على كل متعامل في الاشراف على المشاريع المسندة للترقية العقاري.

- عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية واعادة الاعتبار اليها وصيانتها.

- تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي والتنازل عنها تحصيل مبالغ الايجار والاعباء المرتبطة بالإيجار و كذلك مقابل التنازل عن الاملاك العقارية التي تسيرها الحفاظ على العمارات وملحقاتها قصد الابقاء عليها بالاستمرار في حالة كونها صالحة لسكن.

- اعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسييرها وضبط ومراقبة وضيعة النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات.

- تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الامثل للمجتمعات العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك بضمان سير جميع الأملاك التي الحقت بها او سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في اطار حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

المبحث الثالث :مساهمة مؤسسة الصغيرة و المتوسطة في توفير العمومية الايجارية و توفير مناصب الشغل

المطلب الأول :مساهمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في توفير السكنات العمومية الايجارية

يمثل هدا الجدول عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2020 لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم من طرف عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة

الجدول3-2 : عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2020 لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم

الرقم	البلدية	السنة	الشريك المتعاقد	عدد السكنات المنجزة	مدة الإنجاز	مبلغ المشروع مع احتساب جميع الرسوم
01	صيادة + سيدي لخضر	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	823	**48 شهرا**	**7 208 068 448,87**
02	حاسي ماماش	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	234	**36 شهرا**	**92 926 039,40**
03	مزغران	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	20	**12 شهر**	**22 312 911,51**
04	عين بودينار	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	72	**18 شهرا**	**208 066 760,38**
05	صيادة	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	40	**18 شهرا**	**101 534 862,86**
06	ماسرة	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	60	**14 شهرا**	**142 469 729,71**
07	منصورة	**2020**	مؤسسة أشغال البناء والإنجاز والتهيئة	200	**30 شهرا**	**272 293 088,14**
عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2020				1449		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المقدمة من طرف دائرة التحكم في الإنجاز لديوان الترقية و التسيير العقاري

تحليل الجدول :

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم توزيع **1449** وحدة سكنية و كان اهم توزيع على مستوى بلدية مستغانم التي قدرت بـ **823** وحدة سكنية كأقصى حد و مبلغ الصفقة مع احتساب جميع الرسوم قدر بـ **7 208 068 448,87**دج ومدة انجاز **48** شهر و **20** وحدة سكنية على مستوى بلدية مزغران كأدنى حد بمبلغ الصفقة مع احتساب جميع الرسوم قدر بـ **22 312 911, 51**دج و مدة انجاز 12 شهر.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

يمثل هدا الجدول عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2021 لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم من طرف عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة

الجدول : 3-3 عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2021 لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم

الرقم	البلدية	السنة	الشريك المتعاقد	عدد السكنات المنجزة	مدة الإنجاز	مبلغ المشروع مع احتساب جميع الرسوم
08	مزغران + صيادة	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	718	48 شهرا	527 197 864,27
09	عين نويصي	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	50	18 شهرا	114 989 936,25
10	حاسي ماماش	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	234	36 شهرا	92 926 039,40
11	مزغران	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	20	12 شهرا	21 369 184,41
12	استيديا	2021		35	14 شهرا	81 690 324,95
13	ماسرة	2021		60	14 شهرا	139 734 537,69
14	سيدي علي	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	78	18 شهرا	196 214 891,10
15	سيدي لخضر	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	72	18 شهرا	203 812 865,57
16	عشعاشة	2021	مؤسسة أشغال البناء والإنجازوالتهيئة	20	12 شهرا	49 156 906,63
	عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2021			1287		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المقدمة من طرف دائرة التحكم في الإنجاز لديوان الترقية و التسيير العقاري

تحليل الجدول :

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم توزيع 1287 وحدة سكنية و كان اهم توزيع على مستوى بلدية مستغانم التي قدرت بـ 718 وحدة سكنية كأقصى حد و مبلغ الصفقة مع احتساب جميع الرسوم قدر بـ 27, 864 197 527 دج و مدة انجاز 48 شهر و 20 وحدة سكنية على مستوى بلدية مزغران و عشعاشة كأدنى حد بمبلغ الصفقة مع احتساب جميع الرسوم قدر بـ 41, 184 369 21 دج و 63, 906 156 49دج بالترتيب و مدة انجاز 12 شهر كلاهما.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

يمثل هدا الجدول عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2022 لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم من طرف عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة .

الجدول : 3-4 عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2022 لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية مستغانم

الرقم	البلدية	السنة	الشريك المتعاقد	عدد السكنات المنجزة	مدة الانجاز	مبلغ المشروع مع احتساب جميع الرسوم
17	صيادة	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	232	36 شهرا	**601 593 437,90**
18	عبن النويصي	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	88	18 شهرا	**207 618 990,90**
19	عين بودينار	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	428	36 شهرا	**1 236 841 297,81**
20	ماسرة	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	60	18 شهرا	**164 096 010,11**
21	عين سيدي شريف	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	32	14 شهرا	**56 983 474,86**
22	منصورة	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	34	14 شهرا	**110077574,1**
23	سيدي علي	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	22	14 شهرا	**55342661,59**
24	أولاد مع الله	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	20	14 شهرا	**40 317 275,89**
25	سيدي لخضر	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	144	20 شهرا	**433 117 099,17**
26	حجاج	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	12	12 شهرا	**26 509 236,00**
27	عشعاشة	2022	مؤسسة أشغال البناء و الإنجاز و التهيئة	130	12 شهرا	**239 909 889,26**
			عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2022	1202		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المقدمة من طرف دائرة التحكم في الإنجاز لديوان الترقية و التسيير العقاري

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

تحليل الجدول :

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم توزيع 1202 وحدة سكنية و كان اهم توزيع على مستوى بلدية عين بودينار التي قدرت بـ 428 وحدة سكنية كأقصى حد و مبلغ الصفقة مع احتساب جميع الرسوم قدر بـ 81, 297 841 236 1دج و مدة انجاز 36 شهر و 12 وحدة سكنية على مستوى بلدية حجاج كأدنى حد ومبلغ الصفقة مع احتساب جميع الرسوم قدر بـ 00, 236 509 26 دج و مدة انجاز 12 شهر.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

المطلب الثاني: مساهمة مؤسسة صغيرة في توفير مناصب الشغل

يمثل هذا الجدول ورقة بيانات مشروع الذي تم تسليمه خلال سنة 2022 من طرف مؤسستين بناء صغيرتين .

الجدول : 3- 5 ورقة بيانات مشروع

عنوان المشروع	6000/20 مسكن عمومي ايجاري شطر 2011 بأولاد مع الله
سنة التسجيل	2020/10/22
محله	أولاد مع الله
عدد السكنات	20 مسكن
عدد العمال	20 عامل لكل مؤسسة
حالة المشروع	كامل و موزع

[جميع هياكل البناء] حصة السكن

المقاول 1	ا
مكتب الدراسات	ا
اعلان عن مناقصة وطنية	04/06/2020
اعلان عن المنح الصفقة	30/08/2020
بداية المهمة ODS :	02/09/2021
اجال الإنجاز	18 Mois
نهاية المدة	25/10/2022

معدل الإنجاز

Global	C.E.S	Superstructure	Infrastructure
100%	100%	100%	100%

الحالة المالية

مبلغ الصفقة + ملحق رقم 01 بجميع الرسوم	دج 40 317 275,89

[V.R.D]حصة الشبكات و الطرقات المختلفة

المقاول 2	ب
مكتب الدراسات	ب
اعلان عن مناقصة وطنية	2022/02/06
اعلان عن المنح الصفقة	2022/03/20
اجال الإنجاز	04 Mois
بداية المهمة ODS:	02/08/2022
نهاية المدة	25/10/2022

معدل الإنجاز :

Global	E.Public	Aménag	Voirie	AEP	Ass
–	–	–	–	–	–

- الحالة المالية

مبلغ الصفقة + ملحق رقم 01 بجميع الرسوم	دج 7 390 570.60

محول كهربائي : 100 %

(ربط) شبكة الكهرباء و الغاز:

الكهرباء : 100%

الغاز : 100%

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

تحليل الجدول :

نلاحظ من خلال الجدول 3-5 المتمثل في ورقة البيانات لمشروع مؤسسة صغيرة و متوسطة متحصلة على مشروع انجاز20 مسكن عمومي ايجاري بأولاد مع لله بعد الإعلان عن مناقصة وطنية من طرف ديوان الترقية و التسييرالعقاري بتاريخ 04/06/2020 و تم الإعلان عن منح الصفقة بتاريخ 30/08/2020 و بداية المهمة بتاريخ 02/09/2021 لمدة انجاز 18 شهر و مبلغ الصفقة قدر بـ 89, 275 371 40دج و تم استلام المشروع في الآجال المحددة بتاريخ 25/10/2022.

و نلاحظ أيضا أن المؤسسة الثانية التي قامت بأشغال التهيئة الخارجية المتمثلة في أشغال الطرقات و جميع الشبكات المختلفة حيث انها تحصلت على مشروع التهيئة لـ 20 مسكن عمومي ايجاري بأولاد مع الله بعد الإعلان عن مناقصة وطنية من طرف ديوان الترقية و التسيير العقاري بتاريخ 06/02/2022 و تم الإعلان عن منح الصفقة بتاريخ 20/03/2022 و بداية المهمة بتاريخ 02/08/2022 لمدة انجاز 04 اشهر مبلغ الصفقة المقدر بـ 60, 570 390 7 دج و تم استلام المشروع في الآجال المحددة بتاريخ 25/10/2022 .

إن كلا المؤسستين تسعى لتوفير فرص العمل و تشغل يد عاملة التي تعمل داخل المؤسسة مثل حافظ الامانة و المكلف بالدراسات والمكلف بتسيير المشروع ,مهندسين ,تقنيين , و عمال خارج المؤسسة مثل البناء في الورشات.

إن كلا المؤسستين تسعى لتوفير فرص العمل و تشغل يد عاملة التي تعمل داخل المؤسسة مثل حافظ الامانة و المكلف بالدراسات والمكلف بتسيير المشروع ,مهندسين ,تقنيين , و عمال خارج المؤسسة مثل البناء في الورشات.

تعد مؤسسات البناء و الانشاء من اهم المؤسسات الاقتصادية في اي دولة اد توظف العديد من العمالة المدربة و المهارية و تساهم في زيادة الناتج المحلي و تطوير الصناعات المرتبطة بها كما توفر فرص عمل للمهندسين و المصممين و المهندسين المعماريين و غيرهم من العامليين في هدا المجال و تساهم مؤسسات البناء ايضا في توفير الاسكان للمجتمع حيث تقوم بإنشاء المباني السكنية بأسعار معقولة لتلبية احتياجات الافراد و العائلات و تقوم بإصلاح و صيانة المباني و البنية التحتية القائمة و تحديثها لتوفير احدث التقنيات و المعايير البيئية و الامنية .

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

من خلال ما سبق نستنتج ان مؤسسات البناء و الاشغال العمومية تساهم بشكل كبير في تحقيق و تعزيز التنمية الاقتصادية و ذلك عن طريق :

1. **بناء السكنات العمومية الايجارية** : تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والعقارات على تطوير وبناء السكنات الاجتماعية. يتم توفير السكنات الاجتماعية بأسعار معقولة للأفراد ذوي الدخل المحدود والعائلات المحتاجة. يساهم توفير السكنات الاجتماعية في توفير حلول سكنية مناسبة للفئات الأقل حظًا في المجتمع، ويسهم ذلك في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين جودة حياة الأفراد

2. **توفير فرص العمل** : تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة هامة للتوظيف في الاقتصاد. عندما يتم تنفيذ مشاريع السكن الاجتماعي، يتطلب ذلك عادة عمل فرق بناء وتطوير وصيانة. بالتالي، يتم توفير فرص عمل محلية للعديد من الأفراد في المجتمع، وهذا يساهم في تحسين الدخل وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.
3. **تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي**: يؤدي قطاع البناء إلى زيادة النشاط الاقتصادي المحلي من خلال الطلب على المواد البنائية والخدمات المرتبطة به عندما تشتري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المواد البنائية والمعدات والأدوات من الموردين المحليين، يتم تعزيز الصناعات المحلية وتوفير فرص أعمال للشركات المحلية.
4. **تحفيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي و زيادة الانتاجية**: بفضل نشاطها في قطاع البناء، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجذب الاستثمارات وتسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. يعتبر قطاع البناء قاطرة اقتصادية تعمل على تحفيز الأنشطة الأخرى مثل العقارات والتجارة والخدمات المرتبطة بالبناء. يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل كعامل محفز للنمو الاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع البناء الكبيرة وتوفير فرص الاستثمار والتوسع وجدب الاستثمارات الخارجية و تحسين صورة البلد في الخارج.
5. **تكنولوجيا و ابتكار**: على الرغم من حجمها الصغير، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء أن تكون مصدرًا للابتكار التكنولوجي. يمكنها تبني تقنيات جديدة وممارسات متطورة لتحسين كفاءة البناء والتقليل من التكاليف والتأثير البيئي. بفضل هذا الابتكار، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

6. **.القطاع العام والخدمات الحكومية**: يمكن أن يلعب القطاع العام والخدمات الحكومية دورًا مهمًا في دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يمكن أن توفر الحكومة السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة والبيئة التنظيمية المناسبة لتعزيز نمو هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والتمويل والمشاريع الحكومية والمشاركة في المناقصات والعطاءات.

باختصار ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص التشغيل المحلي العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي وتحفيز الاستثمارات وتبني التكنولوجيا والابتكارو توفير السكنات العمومية الايجارية لتلبية احتياجات السكن للأفراد ذوي الدخل المحدود إلى جانب ذلك تلعب الحكومة والقطاع العام دورًا هامًا في دعم هذه المؤسسات وتوفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

الفصل الثالث :دراسة حالة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري

خلاصة:

في ختام دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن التوصل إلى أن هذه المؤسسات تلعب دورًا حيويًا ومهمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية على عدة جوانب. تساهم هذه المؤسسات في توفير فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي المحلي من خلال تنفيذ مشاريع البناء والتطوير.

بالإضافة إلى ذلك ، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحفيز الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. تلعب هذه المؤسسات دورًا حاسمًا في تحسين كفاءة الإنتاج والابتكار، وتطبيق ممارسات متطورة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق والعملاء.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزز التوازن الاقتصادي من خلال توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية والمجتمعات المحلية. وبالتعاون مع القطاع العام والخدمات الحكومية، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق نمو مستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق.

باختصار، فإن دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة تؤكد أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل، تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، تحفيز الاستثمارات والابتكار، وتعزيز التوازن الاقتصادي , تعد هذه المؤسسات عنصرًا حيوي في بناء اقتصاد قوي ومستدام وتحقيق رفاهية المجتمعات.

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأشكال المختلفة التي تأخذها هذه المؤسسات ، إضافة إلى عوامل نجاحها وأهم المشاكل الممكنة التي تعترض طريقها نذكر منها عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية و كذلك ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة ،إيجارات المباني ،استهلاك الكهرباء.و مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب علي منتجات المؤسسة.

كما قمنا بوضع توصيف عام للتنمية الاقتصادية، وأهم إستراتيجياتها، و تطرقنا إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل ، و توفير السكنات العمومية الايجارية و تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي، تحفيز الاستثمارات والابتكار، كما ناقشنا في هذا الفصل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال عرض مراحل تطور هذه المؤسسات، وأهم الجهات المشرفة على إنشائها وتطويرها.

أخيرا تطرقنا إلى الواقع النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة حالة مؤسسة متوسطة و صغيرة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري في تحقيق التنمية الاقتصادية ،

حيث بينت لنا الدراسة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دور ا حيويا وهاما في الاقتصاد الجزائري ذلك أنها من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر والبطالة، من خلال توفير مناصب الشغل، واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة حجم الاستثمار وبالرغم من الاهتمام بهذه المؤسسات على مستوى الوطني، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وهذا راجع إلى عدة مشكلات تقف عائقا وراء تطورها .

نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث أن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل، حيث أن صغر حجمها يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.
- ✓ كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية حيث أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية، تكمن في المساهمة في التشغيل، توفير السكنات العمومية الايجارية ، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتسم بها كالقدرة على التجديد والابتكار وتنويع النشاط الاقتصادي.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الإبتكارية للعمال.
- ✓ تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع.
- ✓ توفير البنية الأساسية والمناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط،1 2006

2. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ،1999 الإسكندرية.

3. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط1

4. محمد صالح تركي القرشي: علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط،1 2010 .

5. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009

6. علي جدوع الشرفات: التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط،1 . 2010

7. الخليل أبو أصبع: الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ط،1 .2

8. محمد صالح تركي القرشي: علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط،1 .

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

✓ رسائل الماجستير

1. سليمة غدير أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007

2. صندرة صايبي: دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، -2004 2005

3. محمد الصالح زويته: أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، -2006 2007

4. حكيم شبوطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، -2007 2008

5. عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزا ئر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، -2003 2004.

6. زهواني رضا: تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، -2006 2007

7. صندرة صايبي: دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، -2004 2005

8. احميدة مالكية: محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، -2008 2009

9. عطية ماجدة، ادارة المشروعات الصغيرة،الأردن : دار المسيرة للنشرو التوزيع، 2002.

10. محمد رشدي سلطاني: " التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة"، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، -2005 ،2006

ثالثا: المجلات

1. الطيب داودي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات "حالة الجزائ ، "ر مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 لسنة 2011

2. سامية عزيز: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثاني جوان ،2011 جامعة ورقلة

3. سليمة غدير أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا "مجلة الباحث العدد ،09/2011 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

4. شريف غياط، محمد بوقموم: التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ،24العدد الأول 2008.

5. صالح صالحي : أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3(2004

رابعا: ملتقيات

1. سليمان ناصر، عواطف محسن: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23و24 فيفري .2

2. عيسى دراجي، لخضر عدوكة: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: واقع وأفاق، جامعة أم البواقي، 13و14 نوفمبر 2012.

خامسا: النصوص القانونية

1. القانون رقم 227 63 - الصّادر في 26 جويلية1963
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ،47 الصادر بتاريخ 20 جويمية ،1994
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق ل 7 ديسمبر 1996
4. بإصدار نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ، الجريدة الرسمية ،
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،العدد 77
6. الجريدة الرسميةالجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 22 أوت ،2001 ص5
7. المادة ،1،2،3،4 من المرسوم التنفيذي رقم -96 ،296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني، عام ،1417 الموافق 8 سبتمبر ،1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي،
8. المادة 6 من المرسوم التفيذي، -1996
9. المادة ،6 ،7 ،21 من الأمر رقم -1 ،3 مؤرخ في أول جمادى الثانية، عام ،1422 الموافق 20 غشت سنة ،2001 يتعلق بتطوير الاستثمار.
10. المادة ،3 ،6 من المرسوم الرئاسي رقم، رقم -4 ،13 مؤرخ في 29 ذي القعدة، عام ،1424 الموافق 22 يناير سنة ،2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر.
11. المادة ،1 ،2 ،5 من المرسوم التنفيذي رقم -2 ،373 مؤرخ في 6 رمضان عام ،1423 الموافق 11 نوفمبر سنة ،2002 يتضمن إنشاء، صندوق القروض، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي،

فهرس الجداول

الجدول رقم 1-1المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....10
الجدول 3 -1 عنوان و معلومات خاصة بديوان الترقية و التسيير العقاري 50

الجدول : 3 -2 الجدول عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2020 55
الجدول : 3-3 الجدول عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2021.....56
الجدول : 3-4 الجدول عدد السكنات المسلمة خلال سنة 2022 57
الجدول : 3-5 الجدول ورقة بيانات مشروع.....59

الملاحق

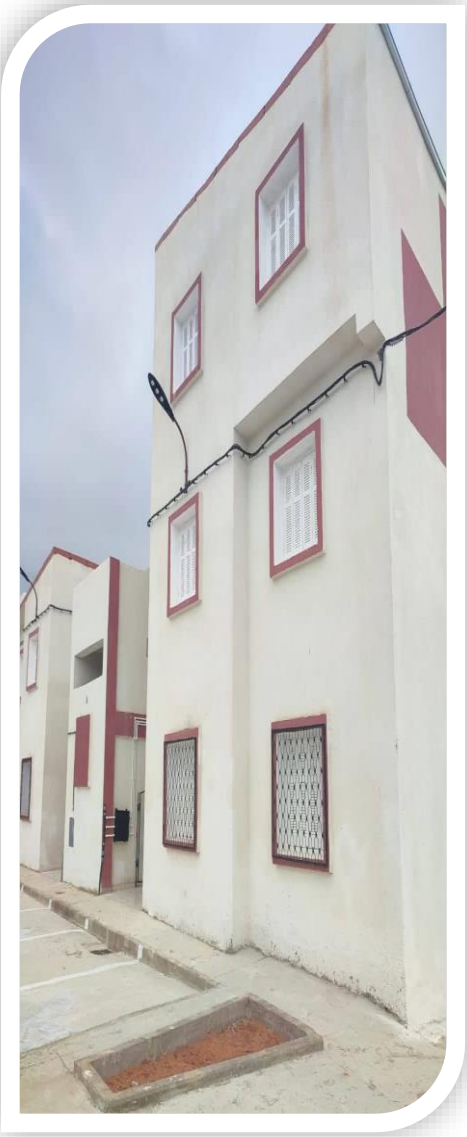

ملخص:

تهدف هده الدراسة الى التعرف على واقع االمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال التعرف على مراحل تطورها وإبراز دورها في المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني , حيث تم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي.

تناول هذا البحث إشكالية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، اما في الجانب التطبيقي فقد تعرض البحث إلى دراسة حالة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة لفائدة ديوان الترقية و التسيير العقاري و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و قد خرجت بمجموعة من النتائج أَهمها أن هذه المؤسسات تلعب دورًا حيويًا ومهمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية على عدة جوانب في توفير فرص العمل ، تعزيز النشاط الاقتصادي المحلي ، توفير السكنات الايجارية العمومية ، تحفيز الاستثمارات والابتكار، وتعزيز التوازن الاقتصادي.

من خلال الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات والمتمثلة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات و كذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الإبتكارية للعمال.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية

Résumé :

Cette étude vise à cerner la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie en identifiant les étapes de leur développement et en mettant en évidence leur rôle dans la contribution au développement de l'économie nationale, telle qu'elle s'est appuyée sur une approche descriptive et analytique.

Cette recherche portait sur le rôle problématique des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement économique. Dans l'aspect théorique, le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement économique a été abordé. Quant a la partie pratique, la recherche on a présenté une étude de cas de petites et moyennes entreprises au profit de l'Office de Promotion et de Gestion Immobilière et leur rôle dans la réalisation du développement économique , stimuler les investissements et l'innovation et améliorer l'équilibre économique. À travers l'étude, certaines recommandations peuvent être faites pour encourager les petites et moyennes entreprises à utiliser les technologies de l'information et de la communication et à utiliser efficacement les avantages et les applications offertes par cette technologie, ainsi qu'à soutenir les petites et moyennes entreprises pour l'entrepreneuriat individuel et l'innovation. idées pour les travailleurs.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, développement économique